تمكين الضحايا لمواجهة خطاب الكراهية في سوريا

توصيات سياساتية قائمة على مخرجات حوارات مجتمعية

يشهد السياق السوري تصاعداً مستمراً في خطاب الكراهية، في ظل تحولات سياسية واجتماعية معقّدة، وغياب مسارات عدالة شاملة، وتآكل الثقة بين المكونات المجتمعية. ويتجلى هذا الخطاب في التحريض المباشر، وأنماط من الإقصاء، والوصم الاجتماعي، والتوظيف السياسي والإعلامي لمعاناة الضحايا، بما يُسهم في أعادة إنتاج التهميش وتقويض الاعتراف والإنصاف.

تكشف نتائج الحوارات المجتمعية أن تغييب الضحايا عن المجال العام، أو التحدث باسمهم دون إشراكهم، يشكّل عاملاً مركزياً في إنتاج خطاب الكراهية وتعزيزه. كما يرتبط تصاعد هذا الخطاب بغياب العدالة والمحاسبة، وعدم الاعتراف المتساوي بجميع فئات الضحايا، مما يولّد شعوراً بالتمييز ويعمّق الاستقطاب.

في موازاة ذلك، يتسم المجال العام بهيمنة سرديات انتقائية ومسيّسة، وضعف في التوثيق المهني، إلى جانب دور متصاعد للفضاء الرقمي في تضخيم الخطاب ونشر المعلومات المضللة، خاصةً في سياقات ما بعد سقوط النظام، وتصاعد التوترات السياسية والهوياتية.

في المقابل، يُشكّل تمكين الضحايا وإشراكهم في صياغة الخطاب العام مدخلاً عملياً للحد من خطاب الكراهية وتعزيز الثقة وبناء سردية أكثر توازناً. وعليه، تتطلب مواجهة هذه الظاهرة مقاربة شاملة تربط بين العدالة والتمثيل والإعلام، وتستند إلى دور فاعل للضحايا بوصفهم شركاء في إنتاج الخطاب.

تستند هذه التوصيات إلى مخرجات 6 جلسات حوارية عُقدت في مدن القامشلي، الحسكة، الرقة، السلمية، عفرين، وحمص، خلال الفترة الممتدة بين 5 و12 نيسان/أبريل 2026، بمشاركة 88 شخصاً، من بينهم 48 امرأة، وقد شكّلت هذه المخرجات الأساس لتحليل أوسع وتطوير التوصيات الواردة أدناه.

1) على مستوى الدولة والجهات الرسمية:

- اعتماد إطار قانوني ومؤسساتي شامل لقضايا الضحايا يضمن الاعتراف المتساوي دون تمييز.
- تفعيل مسارات العدالة والمساءلة وجبر الضرر بما يعزز الثقة ويحد من الإفلات من العقاب.
- ضمان مشاركة فعالة وقيادية للضحايا في عمليات العدالة الانتقالية، وتعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات.
- تطوير تشريعات وآليات للحد من خطاب الكراهية، تقوم على تجريم التحريض والتعميم، وتعزيز مبدأ المسؤولية الفردية.
- تطوير آليات متابعة وتقييم لقياس أثر السياسات والإجراءات المتخذة في الحد من خطاب الكراهية.

2) على مستوى الإعلام وصنّاع المحتوى:

- اعتماد مدونات سلوك مهنية ملزمة تراعي كرامة الضحايا، وتحد من التسييس والاستغلال والتعميم والتحريض
- إشراك الضحايا في إنتاج السرديات الإعلامية، وتوسيع حضورهم المباشر في المجال العام.
- تطوير أدوات تحريرية وتقنية للحد من خطاب الكراهية والمعلومات المضللة.
- بناء قدرات الإعلاميين/ات في تغطية النزاع وفق مبادئ التغطية الحساسة للصدمة.

3) على مستوى منظمات المجتمع المدني:

- تطوير برامج مستدامة لتمكين الضحايا، تشمل الدعم النفسي والمرافقة طويلة الأمد.
- إنشاء مساحات حوار آمنة لتعزيز التفاهم والحد من الاستقطاب والتحريض.
- دعم التنظيم الذاتي للضحايا، وربط قضاياهم بمسارات العدالة والاعتراف.
- تعزيز التوثيق المجتمعي بما يضمن الدقة والمهنية ويعزز مصداقية السرديات.

4) على مستوى الضحايا وروابطهم:

- تعزيز ثقافة مبادرات الضحايا، مع مراعاة التنوع الجغرافي وأنماط الانتهاكات.
- تعزيز قدرات الضحايا في المناصرة والتوثيق والتواصل مع الإعلام وصنّاع القرار.
- تطوير مبادرات للذاكرة المجتمعية تُسهم في بناء سردية قائمة على الاعتراف والعدالة.
- تعزيز التضامن بين الضحايا بما يتجاوز الانقسامات ويسهم في الحد من الاستقطاب.